رهانات الأمن الإنساني: التوجه نحو عالم دون شعوب

Security humanitarian bets: orientation towards a world without people's culture

الدكتورة: سلوى بن جديد

كلية الحقوق

جامعة عنابة

ملخص

يعالج هذا البحث إشكالية التوجه نحو عالم دون شعوب انطلاقا من مسارات التنميط الثقافي الجاري تحقيقها على نطاق شامل، حيث يتم السعي إلى تعميم ـ حتى لا نقول فرض ـ قيم ثقافة ليبرالية متحررة من كل قيد، على عالم هو في واقع الأمر، متعدد ومتنوع ثقافيا. ويشكل نشر مفاهيم "الأمن الإنساني" ودعم تطبيقاتها وممارساتها، آليات واضحة، لبلوغ هذا المنتهى: عالم دون تنوع ثقافي، ما يعني عالم دون شعوب، لأن الشعوب إنما تتميز فيما بينها بثقافاتها.

Summary

This research deals with the problem of orientation towards a world without population's culture out of the paths of this cultural profiling achieved on a global scale, where they are seeking to circulate so as not to say the imposition of liberal culture free of all being the values of the world is, in fact, multi-culturally diverse. The use of the concepts of « human security» and support their applications and practices, clear mechanisms, are employed to reach this ending: a world without cultural diversity, which means a world without population's culture, because people are characterized by their own cultures.

مقدمة

تؤشر ديناميكية التطور العالمي في مجال ثقافي على التوجه نحو تكريس حقائق هامة بدأت تتجلى في الراهن مؤشراتها ، منها: التوجه نحو عالم دون شعوب وما يصاحب ذلك من إشكالات تتعلق بمفاهيم الأمن ومنها خاصة الأمن النفسي

والأمـن الثقـافي والأمـن الحضـاري، وظهـور مـا يمكـن أن نصـطلح عليـه بـ"الإنسان الجسـد" الفاقـد الاهتمـام بـالروح، الـذي سـيكون مؤشـرا على النهايـة الكارثيـة للتـاريخ العالمي للرأسمالية ولقيمها الليبرالية.

وهكذا تكمن إشكالية "الأمن الإنساني" على اعتباره الأمن المكرس له في إطار الثقافة الليبرالية، في الرهانات التي تطرح مع بلوغ مسارات الأخذ بمفاهيمه، غايتها القصوى ومنتهاها، حيث سنكون عندئذ أمام عالم دون شعوب. كيف ذلك ولماذا؟ هو ما سيحاول هذا المقال العلمي توضيحه، بتوظيف المقاربات والمفاهيم التالية: مفهوم "الاستلاب"[1] عند فرانز فانون (Frantz Fanon)، ومفهوم"السلام السلبي" و"العنف البنيوي" في نظرية "بنية الإمبريالية" لجوان غالتونغ (Johan Galtung) ، ومفهـوم "الاغتـراب" بمقاربـة ماركسـية، ومفهـوم "الإنسـان ذو البعـد الواحـد" للفيلسوف الأمريكي من أصل ألماني هربرت ماركوز (Marcuse Herbert) .

ولتحليل الموضوع نعرض للعناصر التالية:

- الأمن الإنساني وآليات التنميط الثقافي
- الشعور بالضياع في عالم دون حدود
- ظهور "الإنسان الجسد" والنهاية الكارثية لتاريخ الرأسمالية الليبرالية
- من الاغتراب عن الثقافات الأصلية إلى الاغتراب عن الطبيعة البشرية

1 - الأمن الإنساني وآليات التنميط الثقافي

إن النمطية في مجال ثقافي تعني الانتهاء إلى عالم دون شعوب ومن ثمة إلى محورة الأمن حول الإنسان بدلا من الشعوب التي تكون قد تلاشت عندئذ، وإن كان الأمن الثقافي بمفهومه الواسع مسألة تخص الشعوب بالدرجة الأولى وليس الأفراد ، وتعني إقرار التنوع والثراء والتميز الثقافي الموجود في هذا العالم . تميز يتحدد أولا على مستوى الشعوب ثم الأفراد، فالمنطق والقناعة التي يكرس بهما العمل من أجل أمن الفرد ثقافيا ، ينبغي أن يكرس بهما العمل أولا من أجل الأمن الثقافي للشعوب ، باعتبار أمن الشعوب يعد في جزء كبير جدا منه أمنا للأفراد أيضا، في حين ليس حتما أن يتحقق أمن الشعوب عبر أمن الأفراد.

إن المسألة في هذا السياق، تتعلق بشمولية مفهوم أمن الشعوب واحتوائه المفهوم الثاني، أمن الأفراد. ثم إن الشعب ليس هو الدولة حتى نحذر في شأن أمنه من الانحراف والانزلاق نحو غلبة منطق الدولة والنظام الشمولي وما ينجر عن ذلك

من مساس بحقوق الفرد . إن الشعب على خلاف الدولة يشكل وعاءا يتوفر فيه أمن الفرد دون ضرر أو مضايقة ، فأمن الشعب يكرّس لأمن الفرد دون مقابل أو تنازل من الفرد عن حقوق معينة كما يجري الحال في العلاقة "دولة ـ مواطن" .

والشعب من جهة أخرى ليس هو المجتمع ، حتى نخشى أن يسلب الفرد أبعاده المختلفة، منها "بعد المنازعة" حسب مفهوم "الإنسان ذو البعد الواحد " لهربرت ماركوز . ثم وللتوضيح ، لا يوجد هنالك تناقض عندما نقوم بالتأكيد على "أمن الشعوب" من جهة ، وعندما نأسف من جهة ثانية على فقدان الفرد في "مجتمع الاستهلاك العالي" لبعد المنازعة في علاقته بالمجتمع[2]. فالشعوب لا تملك سلطة قهرية معينة على الفرد مثل الدولة والمجتمع ، إن أهميتها تكمن في كونها تشكل إطارا أمنيا أوسع للفرد بحكم رغبة الانتماء إلى الجماعة المتأصلة لدى الإنسان، بحيث يصبح أمن الفرد من أمن الجماعة التي ينتمي إليها ثقافيا وحضاريا . فالفرد لا يمكن أن يتواجد كوحدة مستقلة عن الجماعة كما تحاول الثقافة الليبرالية التكريس لذلك في الفكر والممارسة. ثم إن أمنه لن يكون له معنى في ظل غياب أمن الجماعة أو الشعب الذي ينتمي إليه.

ويتعلق أمن الشعوب بحفظ حقها في التميز ، وما يميز الشعوب عن بعضها بعض هي الثقافة وعناصرها، باعتبار الثقافة كلّ مركب من الدين واللغة والتقاليد والأخلاق والفنون إلى جانب المعارف التي تعد إرثا مشتركا بين كل الشعوب[3]. وهكذا فالثقافة بهذا المفهوم تعد قضية شعب وليست قضية فرد . في حين نجد في إطار مفهوم الأمن الإنساني الذي ينطوي أساسا على حقوق للأفراد وللجماعات البشرية التي يتوقف حجمها عند حدود الطائفة والقبيلة، وليس عند حدود شعب دولة وطنية، أن الأمن الثقافي لا يتجاوز حدود الاهتمام بالتعليم العلماني بالأدوات التي توفرها تكنولوجيا العصر، لا أكثر. لأن باقي عناصر الثقافة متروكة مجالا مفتوحا في إطار فلسفة الأمن الإنساني، وللفرد الحرية المطلقة في أن يصوغ هذا المجال كما يريد، وكما تمليه عليه قناعته الشخصية، التي تعد مرجعيته الأساسية.

وهكذا تضيع الثقافات في إطار التكريس للأمن الإنساني ، لأنها لا تجد بوتقة تحميها من النسيان وتجدد التواصل بها ، يعني لا تجد شعبا يتخذها مرجعا فيحييها وتحييه .

ونشير من جهة أخرى إلى أن نقد فكرة ربوتة الفرد (la robotisation de l'individu)[4]، أي تحويل الفرد إلى إنسان آلي بطمس بعد المنازعة فيه، وكذا الإيمان

بضرورة المحافظة على التنوع والتعدد الثقافي والتميز في هذا العالم في مواجهة النمطية (la standardisation)، يعد أمرا لا يتماشى وفكرة منح الأسبقية للأمن الإنساني وأولويتها على أمن الشعوب .

فالتركيز على "الأمن الإنساني" يلغي مفهوم "أمن الشعوب" ، وبالتالي يصبح الحديث لا يليق عن من يعمرون الأرض بمصطلح " شعوب العالم" ، بل بمصطلح "سكان العالم" أو "مواطني العالم" . وهذا مصطلح يعني الإقرار بوجود قواسم ثقافية مشتركة بين الذين يسكنون هذا العالم ، الأمر غير الحاصل حاليا. فالعالم متعدد ومتنوع ، ويحصي البعض وجود 5 آلاف شعب على وجه الأرض، متميز كل شعب منها بلغته أو دينه أو أصوله أو تاريخه[5]. وإذا ما تم الوصول مستقبلا كما هو متوقع إلى تنميط ثقافي عالمي، أي حصول تشابه وتوحيد على مستوى رسمي للقيم والأنماط الحياتية والفكرية، فإن ذلك لن يكون إلا نتيجة "استنساخ " يتحقق بالتغيير المخطط الموظف لأساليب محكمة في الإكراه المباشر وغير المباشر، الظاهر والخفي، لإحداث النتيجة المرغوب فيها على مستوى السلوك الجمعي وردود فعل الجماهير.

كما يهيئ مصطلح " المواطنة العالمية "[6] النفوس، للتعامل بكل مرونة مع مقتضيات "دولة عالمية رأسمالية ليبرالية" في المستقبل، تكون السلطة فيها تبعا لحقائق الحاضر واحتمالات المستقبل بيد قوى رأسمالية قد لا تكون أمريكية الزعامة وإنما رأسمالية ليبرالية بالتأكيد. وإن وصول الرأسمالية بالعالم نحو دولة عالمية ومجتمع مدني عالمي يعني الوصول إلى عالم دون شعوب لأن ما يحافظ على وجود الشعوب هو الثقافات، ولما تنصهر الثقافات أو تذوب في ثقافة عالمية واحدة ، فإن الشعوب بالمثل تنحل في شعب واحد: شعب العالم! وقد يكون من الأفضل أن نوظف مصطلح "مواطني العالم".

وهكذا ففي الوقت الذي تقضي فيه النمطية على التميز تدريجيا بين الشعوب، أي على نفي الشعوب، ستعمل أيضا وبالتوازي مع ذلك ، على محورة مفهوم الأمن حول "الإنسان – الفرد" بدلا من الشعوب الآخذة في التلاشي، وذلك بالتوازي مع فقدان " قيم العائلة "، حيث تسجل الدراسات وتقارير الهيئات الدولية المختصة ولادة خمس الأطفال في البلدان الصناعية خارج إطار الزوجية . وفي اليابان يسجل تقرير معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية، التقلب المستمر في العادات الاجتماعية التي أصبحت تعطي اهتماما أقل لسمعة الوالدين والمعلمين من قيمة

استقلال الفرد خاصة الشباب، ولاحظ أن الخطط التي أساسها المجتمع آخذة في الارتباط بالدولة أكثر فأكثر، وكل هذه التحولات ـ حسبه ـ هي بفعل وتيرة خطى الحداثة التي تضعف التماسك في المجتمع الياباني[7].

وهكذا يتضح من كل ما سبق أن مفهوم الأمن الإنساني يتبلور ويأتي الاهتمام النيو ليبرالي به كنتيجة موضوعية لمسار تطور الفكر والتفكير الليبرالي في تفاعلهما مع الواقع. نتيجة تنسجم تماما مع منطق ومنطلقات هذا التفكير، حيث يتوقف فعلا الحديث في إطار تطورات هذا الفكر، عن ثقافات وخصوصيات شعوب[8] وما تتطلبه من احترام واعتراف رسمي بها، ويتم التركيز في المقابل على "الأمن الإنساني" كإطار عام تحدد فيه "حقوق الإنسان".

وتبعا لهذا المنطق ـ الخاص بالتفكير والفكر الليبرالي الغربي ـ تصبح فيه حاجة فعلا للتوقف عن الحديث عن " ثقافات شعوب" واستبدالها وبقناعة "علمية "، بثقافة ناشئة عن أوضاع اقتصادية اجتماعية، تتميز بالتقدم أو التخلف، أي ربط التميّز الثقافي بعوامل ومؤشرات كمية لا نوعية، تتعلق بالحاجات الأساسية المادية للإنسان، وأن وضع التقدم لا يتحقق إلا عبر الثقافة الليبرالية[9]، وأن أوضاع التخلف لا تفرز إلا أفكار ظلامية بتبعاتها.

أي أن التمييز بين الثقافات بهذه المؤشرات يقدم لنا فهما سطحيا لمشكلات الثقافة[10]، ويضعنا أمام "ثقافة متقدمة " و"ثقافة متخلفة "، وذلك بحسب نسب التقدم والتخلف بمعايير الفكر الليبرالي. وبهذه الاعتبارات تعد الثقافة الأمريكية هي الثقافة الرائدة في العالم وللعالم، وانطلاقا من كل هذه القناعات العلمية وتبعا لها وللمنطق الذي بلورها، تتبلور الحاجة أكاديميا للتوقف عن الحديث عن ثقافات تتميز عن بعضها بعض على أساس قيمي، والحديث عن ثقافات تتميز عن بعضها بعض على أساس اقتصادي، فنقول ثقافة الشعوب المتخلفة ، وثقافة الشعوب البدائية ، وثقافة الشعوب " المتحضرة "، أو الثقافة النورانية (ومنها جاءت تسمية النورانيين لأنفسهم) وثقافة الظلاميين (بمصطلح النورانيين)، وما بينهما من ثقافات حسب درجات النور أو الظلام. أي وضع المسألة بين حدين: التقدم والتخلف أو النور والظلام، ومن هنا يأتي الحديث عن "أمن إنساني" في انسجام مع المفهوم الليبرالي للثقافة وللأمن الثقافي.

في الوقت الذي يظل فيه التركيز على "أمن الشعوب" بدلا من "الأمن الإنساني" ، يشكل حاجة وضرورة ملحة على اعتبار أولوية هذه الحقوق ـ منطقيا وموضوعيا ـ

على "حقوق الفرد". فالفرد له حقوق ما في هذا شك، وأولها حقه في الحياة، وحياة الإنسان تتحقق ليس فقط بتلبية الحاجات البيولوجية ككائن حي، وإنما أيضا الحاجات الثقافية التي يرتبط بها مع الجماعة التي ينتمي إليها ثقافيا باعتباره كائنا اجتماعيا. وأي حقوق إذن له في الحالات التي تكون فيها جماعته مغتصبة الحقوق تعاني من الاستلاب، ثم إذا ما تم تقليص حقوق الفرد إلى الحاجات البيولوجية، فأي فرق هنا بين الإنسان والكائنات الأخرى، غير أن الإنسان كائن ناطق.

ويليق في هذا الموضوع، أن لا يتم الخلط بين حقوق الشعوب وحقوق الدول، وأن لا تفسر أولوية "حق الشعوب" على أن الفرد لا يفهم إلا في إطار الجماعة، وأن لا حقوق خاصة له كفرد، وأن الشعب وحده له حقوق[11]، لا، ليس هذا هو المقصود، إن المراد هو التأكيد على أن للفرد كل الحقوق لكن ليس في ظل استلاب واغتراب تعاني منه جماعته. فالمنطق والموضوعية يقولان بضرورة منح الشعب حق الوجود والأمن الذي يتطلبه هذا الوجود، ليمكن للفرد في مثل هذه الظروف التمتع بحقوقه كفرد.

إن التخطيط الإستراتيجي النيو ليبرالي ينظر للشعوب بثقافاتها، محلية كانت أم وطنية أم ثقافة المجتمع الحضاري، على أنها العائق الثاني بعد الدولة الوطنية الذي يعترض مسار بناء الدولة العالمية، بثقافتها ومعاييرها الرأسمالية الليبرالية. ولهذا يرى الفكر النيو ليبرالي ضرورة محورة الأمن حول الإنسان وليس حول الشعوب لتسهيل الاندماج والتكامل بين فواعل الدولة العالمية الجاري إنشاؤها حاليا ليعلن عنها رسميا في المستقبل.

وإذا كان الأمن الإنساني هو فعلا كما جاء من منظور ليبرالي، من أجل محاصرة الدولة الوطنية وشموليتها المنتقصة من حقوق الأفراد ، فأين هي المشكلة في أن يتمحور الأمن حول الشعب إذا كان ليس هو المقصود بالذات؟ إن التمعن في المسألة يثبت أن الشعوب مقصودة بالتفتيت مثلها مثل النظم الأسرية، وحتى النظم القبلية والطائفية سيتم تفتيتها في المستقبل بعد أن يتم استغلالها في الراهن كأداة تفتيت لشعوب المجتمعات والدول الوطنية.

وهكذا يمكن القول أن مفهوم "الأمن الإنساني" إذا كان يطرح في مواجهة الأمن القومي للدول انطلاقا من التأكيد بأن أمن الأفراد أصبح محور مسائل حقوق الإنسان ومحور الانشغالات الأمنية في العالم، وأخذ يطبع بطابعه الخاص كل اندفاع في مجال العمل الدولي[12]، فإننا نراه يطرح أولا في مواجهة ما هو أهم من

الدولة والذي هو الشعب. كما نرى أن "الأمن الإنساني"يوظف كأداة لتفتيت مؤسسة "الأسرة" والعلاقات الاجتماعية وكل النظم الاجتماعية وحتى التضامنية التي يثمنها المجتمع الوطني والدولة.

وإذا كان هناك من يرى أن " انتهاكات حقوق الإنسان ليس لها علاقة حقيقية بشكل الحكومة أو العقيدة أو الفلسفة السياسية "[13]، فإن السياسة الأمريكية ومنذ إدارة ريغان عارضت بشدة وجهة النظر هذه وفهمت مسألة انتهاك حقوق الإنسان باعتبارها مشكلة نظام، تكمن في الافتقار إلى الهياكل السياسية الديمقراطية. وإن هذا الإقرار وإن كان يحقق في الواقع النتائج المنتظرة منه فإنه من الناحية الفكرية لن يغير من حقيقة كون "حقوق الإنسان هي في الجوهر قضية سياسية وفلسفية ولا يمكن التعامل معها أساسا من خلال الوسائل القانونية"[14].

وفي هذا السياق يقول نعوم تشومسكي: "إن سياسة حقوق الإنسان ليست إطلاقا غاية في حد ذاتها، وإنما وسيلة للحفاظ على سيطرة الولايات المتحدة وراء مظاهر تم تجديدها.. وهذه السياسة تذهب إلى ما هو أبعد من التبشير الأخلاقي ضد التعذيب والاختطاف والاحتجاز الكيفي. فالخطط الحالية للبيت الأبيض أدركت أن أشكال حكومات بلدان أمريكا اللاتينية حيث كانت سلطوية وديكتاتورية، يجب أن تخضع لإعادة نظر معينة وترضخ لحد أدنى من الديمقراطية الشكلية وإقامة انتخابات تعددية والعودة إلى حكومات مدنية"[15].

إن الإعلان عن عالمية حقوق الإنسان من منظور ليبرالي غربي يعني فرض القيم الغربية على المجتمعات غير الغربية وتجريدها مما تتميز به من خصوصيات، خاصة وأنه يمنح في حالة عدم " احترام" هذه الحقوق، حق "التدخل الإنساني" لقوى المجتمع الدولي عبر منظمة الأمم المتحدة. بالإضافة إلى إجراءات " تأديبية " متنوعة تقوم بها القوى الكبرى مجتمعة ومنفردة بطريقة ابتزازية. فهذا الإعلان كما أشار إلى ذلك ممثلو دول آسيوية في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان سنة 1993، يتجاهل مسألة نسبية مفاهيم الحقوق من الناحية الثقافية[16].

وهكذا يكون من المنطقي الحرص على ضمان حق الشعوب قبل الحرص على ضمان حقوق الإنسان. ثم إنه لا معنى لضمان حقوق الفرد في غياب حق شعبه في التمتع بتميزه الثقافي وفي ممارسة ما يرتبط بهذا الحق من أدوار ووظائف. إن أمن الإنسان في هذه الحالة سيكون لا معنى له ومنتقصا إلى أقصى درجة ، ولن يكون بينه وبين حق الكائنات الحية الأخرى من اختلاف. إنما الإنسان إنسان بكل أبعاده،

وخاصة بالبعد الذي يسمو به ، البعد الروحي الذي يشكل جوهر البعد الثقافي، هذا البعد الذي لا يتكرّس إلا في إطار جماعي.

إن حقوق الإنسان هي دائما من منظور ثقافي معين، وفرضها يعني فرض الثقافة التي صيغت هذه الحقوق انطلاقا منها، باستثناء الحقوق الأساسية للإنسان التي تشكل قاسما مشتركا بين الثقافات والحضارات. وهكذا تكشف المرحلة الراهنة للرأسمالية الليبرالية والتي تسمى "عولمة" على أنها أيضا أيديولوجيا تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم وأمركته، إنها كما لاحظ ذلك محمد عابد الجابري "إرادة لاختراق الآخر وسلبه خصوصيته وبالتالي نفيه من العالم"[17].

إن العولمة خطاب أيديولوجي يقدم أوهاما يخفي بها الحقائق التي تستثير مشاعر ومخاوف "الآخر"، لأنها حقائق تهدد هويته الحضارية وكينونته، وعليه تقدم العولمة في هذا الخطاب على أنها الانتقال إلى رحاب الإنسانية الواسعة وحرية انتقال المعرفة والتخلص من قيود الدولة القومية الخانقة .

2 - الشعور بالضياع في عالم دون حدود

إذا عبرت الدراسات التي تشيد بالعولمة التقنية (techno - globalisme) بابتهاج عن "ولادة عالم دون حدود تحركه شركات دون جنسية"[18]، فإن الوجه الآخر لهذه الحقيقة الذي لا يلقى اهتماما من قبل القوى العالمية للرأسمالية الليبرالية، ترتسم عليه في مجال ثقافي أشكال وصور لثقافات مهمشة، ومنظومات قيمية مفرغة، وتنوع ثقافي مهدد بالزوال، وشعور عام لدى الأفراد والجماعات باللا انتماء وبالضياع والتيه في عالم دون حدود، تحركه الأموال ولا مكانة فيه للإنسان كقيمة في حد ذاتها. فالليبرالية الكونية الكوسموبوليتية تجعل من الناس "أفرادا ذرات"[19].

ولعل هذا ما يفسر ارتفاع معدل الانتحار في استراليا للفئة العمرية من 15 - 24 سنة بين 1970 وأواخر الثمانينات من 8.6 لكل 100 ألف شخص إلى 16.4 للعدد نفسه ، وفي النرويج من 6.2 إلى 16.3 . وفي السياق نفسه تقريبا، تبين الإحصاءات المستقاة من مصادر أمريكية أن 70 في المائة من الشباب الذين يدخلون مؤسسات الإصلاح لفترات طويلة، قد نشؤوا دون أب في البيت. ولا يخفي تقرير معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية في هذا الإطار أن معظم الفزع المنتشر حاليا بصدد الأسرة يحصل في المؤسسات الدولية، وفي أوروبا وأمريكا الشمالية. ويؤكد أن " المجتمعات تشعر الآن أنها تفقد الاتصال بالقيم الثقافية العميقة

الجذور، التي تعزز التماسك الاجتماعي، وأن هذه الخسارة من شأنها أن تؤدي إلى نوع من الانهيار الاجتماعي الذي لا رجعة فيه"[20].

ويتضح من جهة أخرى أن تعميم الثقافة الليبرالية على العالم في إطار ما يصطلح عليه بالعولمة إنما هو بالشكل المفروض حاليا يعد مسا بحقوق التميز والاختلاف ثقافيا التي يكفلها القانون الدولي للشعوب والدول، وتضييقا على الحريات العامة مفض نحو أشكال لا ترحم من الاغتراب والاستلاب والانسلاخ، أشكال تؤدي بدورها في آخر المطاف إلى تلاشي القيم والثقافات والشعوب.

فحقوق وحريات الأفراد والجماعات والشعوب إنما تنتعش في ظل احترام التنوع الثقافي، سواء على مستوى قطري أم إقليمي أم دولي. وتكّبت الحريات وتهدر الحقوق في ظل الهيمنة والتسلط لأحد الأنماط السلطاوية أو الحضارية على الأخرى. وإن عولمة بعض الحريات والحقوق ذات الطابع الخاص بالمجتمع الغربي، وذلك بأسلوب الإكراه المادي والمعنوي نتيجة امتلاك أسباب القوة التكنولوجية، لن يؤدي إلا إلى نوع من الانفصام الثقافي (culturelle schizophrénie) لدى الأفراد والشعوب المغلوبة على أمرها.

فإذا وجد الأفراد والجماعات في البلدان الغربية، أنفسهم في انسجام معين مع ما تمخضت عن ثقافتهم من حريات وحقوق لا تخرج في حقيقة الأمر عن مبادئ الثقافة الليبرالية المتمثلة في: حرية، علمانية، عقلانية، فان تطبيق هذه الحقوق والحريات نفسها في عالم عربي إسلامي مثلا، لا يمكن إلا أن يؤدي إلى حالة من الانفصام، فيها يجد الفرد والجماعة نفسيهما أمام كم متداخل من الحريات والحقوق لا يخضع مضمونه ومفاهيمه لمنطق وفلسفة واحدة. وهنا يحدث الانفصام الذي إن لم يجد المعالجة الفلسفية والقانونية اللازمة تكون نتائجه وخيمة على نفسية الفرد وثقافة المجتمع واستقرار الدولة .

وفي هذا السياق نشير إلى أن تهميش الثقافة الحضارية للعالم الإسلامي بفعل التنميط ستتم من خلال محاصرة التعليم القرآني، وتوقيف العمل بقانون الأحوال الشخصية الإسلامي، ومن خلال التنكر لقيم الروح وتحقير غايات الوجود. وسيصاحب مسارات التنميط الثقافي وعولمة حقوق الإنسان بمرجعية ليبرالية، انصهار للقوميات بشكل يذوّب كل القوميات، ولكن على درجات. فأوروبا حاليا بدأت تشكو من هذا التنوع الثقافي المفرط الذي تتشكل منه تركيبتها السكانية.

وفي هذا الموضوع يشير فيليب ريشاردو، باحث فرنسي متخصص في التاريخ العسكري، إلى أن " أوروبا أصبحت الضاحية للمد الإسلامي، وفي النهاية سيتقلص العالم الغربي ليقتصر على القارة الأمريكية. وعكس التصور الذي كان سائدا في أواسط القرن العشرين، فإن أوروبا لم تعد تتحدد كقارة الشعوب المسيحية، إن هذا الدور تحول إلى الولايات المتحدة الأمريكية والقارة الأمريكية. إنه أكبر تحد يواجه الحضارة الغربية منذ حصار فيينا من قبل العثمانيين في 1683م[21].

ويضيف "إن المشكلة هي أن الغرب لم يعد يتحدد كما كان الحال .. و الولايات المتحدة الأمريكية هي أيضا أصبح مجتمعها صورة مصغرة لثقافات العالم وأجناسه، وهو ما يصطلح عليه الأمريكيون بـ "شتات العالم ـ worldism"، أو ما يسمى "مجتمعات داخل الدولة"، حيث أن أكثر من 80 % من المهاجرين إلي الولايات المتحدة في الفترة الأخيرة ليسوا أوروبيين..، وإن تزايد ذوبان الطابع الأوروبي (déseuropéanisation) للولايات المتحدة الأمريكية سيزيح في المستقبل اللحمة القائمة بين ضفتي الأطلسي، وإن الحرب الطويلة المعلنة ضد الإرهاب الإسلاموي إنما تقرأ ضمن هذا السياق"[22].

إن هذه المعطيات الخاصة بالمجتمعات المتطورة والمتعلقة بتوسع التركيبة الاجتماعية الأصلية لتضم مجموعات سكانية من أجناس وثقافات مختلفة إنما السبب يعود فيها أيضا إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي ونتيجة لسياساته التوسعية في مرحلة الامبريالية من تطوره، عمل على إفقار الشعوب بنهب خيراتها مما دفع أعدادا منها إلى الهجرة نحو الميتروبولات بحثا عن العمل وهروبا من الفقر. ثم إن القوى الاستعمارية نفسها حولت أعدادا كبيرة من سكان المستعمرات نحو بلدانها في أوروبا ونحو أمريكا لتشغيلها في الحقول والمصانع كعبيد وكعمال أجراء لا يكلفون باهظا، مما أثرى التركيبة الاجتماعية لهذه البلدان. بالإضافة إلى الهجرات المسجلة في العقود الأخيرة: الهجرة المنظمة نحو بعض البلدان الغربية (كندا والولايات المتحدة الأمريكية) وهجرة الأدمغة والهجرة السرية هروبا من أوضاع الحرب والفقر.

3 - ظهور "الإنسان الجسد" والنهاية الكارثية لتاريخ الرأسمالية الليبرالية

إن النمطية الثقافية الجاري تحقيقها على صعيد عالمي بآليات عولمية، من مثل تعميم مفاهيم الأمن الإنساني وتطبيقاتها المكرّسة لحقوق الإنسان بمرجعية ليبرالية، ستنتهي بتاريخ البشرية إلى نهاية كارثية من خلال صورة ما نصطلح عليه بـ "الإنسان الجسد"، الذي هو نتيجة موضوعية لتطور ما أسماه هربرت ماركوز بـ

"الإنسان ذو البعد الواحد". وقد توصلنا إلى هذه النتيجة النهائية عبر ربط نتائج أولية، بعضها ببعض، وتمثلت أهمها في النتيجة التالية التي تمت الإشارة إليها في الأعلى: إن النمطية تعني إيجاد عالم من دون شعوب، لأنها تذويب للتميز وللتنوع في بوتقة واحدة ونمط واحد. وإن عالما من دون شعوب يعني النهاية الكارثية للتاريخ ، فوجود الشعوب يعني التنوع، والتنوع يعني الاختلاف، والاختلاف يعني وجود دوافع لجدلية الأخذ والعطاء بين الشعوب بآليات الحوار أو الصراع. وعندما تصل النمطية بالتاريخ إلى نفي الشعوب وتلاشيها كخصوصيات ثقافية حضارية، تكون قد أوقفت ديناميكية التبادل والحوار أو الصراع، أي قد أوقفت التاريخ، وحولت البشر إلى كائنات رهيبة مخيفة لا تحسن إلا الاستهلاك، لتلبية رغبات الجسد على حساب الروح[23].

ونشير في هذا الموضوع إلى أن "الإنسان الجسد" ما هو في حقيقة الأمر إلا شكلا أكثر انغماسا في المادية و"حسن" الاستهلاك لسلع السوق الرأسمالية، ومنتجات الثقافة الليبرالية العلمانية، من "الإنسان ذي البعد الواحد". حيث يشكل "الإنسان الجسد" امتدادا لهذا الأخير.

وهكذا يتضح أيضا أن الأمن الإنساني هو مفهوم للمستقبل أكثر منه للحاضر، يهيئ لاستبدال حقوق الشعوب بحقوق الأفراد، تحضيرا لدولة ينهار فيها النظام الأسري وتذوب فيها الشعوب وتندثر فيها القوميات، وتنتهي هي بدورها وبتاريخ البشرية الرأسمالي الليبرالي إلى مشاعية تختلف عن المشاعية الأولى من حيث الشكل. وهكذا فحتى الدولة العالمية الرأسمالية الليبرالية التي ستكتمل في المستقبل مكوناتها وتتضح ملامحها، ستختفي بمؤسساتها الحكومية، كيف ذلك ؟

إن منطق الليبرالية الاقتصادية والسياسية الذي يعمل على تقويض أركان الدولة الأمة ويؤسس للشكل الجديد للدولة، ألا وهو الدولة الاتحادية الإقليمية المشكلة من دويلات كاملة السيادة نسبيا، ثم يقضي على الدولة الاتحادية ويؤسس للدولة العالمية، سيعمل أيضا وبالمثل على إنهاء دور الدولة العالمية، ويفتح المجال لمشاعية محورها الفرد، محورها "الإنسان الجسد". وسيتم كل هذا ـ سواء أكان بطريقة خفية أو معلنة ـ باسم الليبرالية وفردانية مطلقة التحرر (individualisme libertaire)، وباسم إنسانية علمانية (humanisme laïc)، التي تجد جميعها فيما أوجدته من مفاهيم جديدة للأمن (الأمن الإنساني) بتطبيقاتها، آليات موصلة إلى هذه المشاعية وإلى هذا الإنسان.

4 - من الاغتراب عن الثقافات الأصلية إلى الاغتراب عن الطبيعة البشرية

إذا رأى كارل ماركس أن" العامل هو كائن مغترب عن الطبيعة الحقيقية للإنسان"[24]، فإن هذا الاغتراب توسع إلى غير العامل ليشمل كل سكان العالم ما عدا مجموعة قليلة جدا تملك سلطة صنع القرار السياسي في جميع مجالات الحياة وعلى مستوى عالمي. هؤلاء فقط هم الذين يعيشون بانسجام تام مع روح القيم والأفكار التي ينشرونها عبر المشروع العولمي النيو ليبرالي، لأنها قيمهم وأفكارهم قبل أن يتضمنها مشروعهم.

ويتضح مما سبق ذكره، أن اغتراب إنسان ومجتمعات الثقافات اللا غربية في "حضارة العولمة التقنية سيكون اغترابا مضاعفا: اغتراب أول عن جوهر الثقافات الأصلية، واغتراب ثاني معمم على كل سكان المعمورة، وهو اغتراب الإنسان عن الطبيعة البشرية للإنسان بفعل بلوغ تراكم التأثيرات النفسية ـ الثقافية لعاملي المادية المفرطة و"الحرية" المطلقة حدوده القصوى.

وسيتكرّس الاغتراب عن الطبيعة الإنسانية للبشر، من خلال الإخلال بالتوازن الطبيعي في نفسية الفرد بين أبعاده المختلفة: بعده للاندماج والتكيف وبعده للمنازعة والرفض في علاقته بمجتمعه، وبعد اجتماعيته (sociabilité) وفرديته (individualité)، وبعد روحيته (spiritualité) وماديته (matérialité). حيث سيتم تغليب أبعاد معينة في الفرد (الاندماج والفردية والمادية) على أبعاد أخرى ، مما يؤدي إلى تعميق حالة " الإنسان ذو البعد الواحد "، التي إذا كان الفيلسوف هربرت ماركوز قد خص بها الفرد في المجتمعات الصناعية المتقدمة المتميزة بالاستهلاك العالي، فإن هذه الحالة ونتيجة لعولمة أنماط الاستهلاك والعيش والتفكير السائدة في هذه المجتمعات ، ستتعمم على أفراد كل المجتمعات بغض النظر عن خصوصيات ثقافاتها الأصلية المهشمة[25].

وفي حقيقة الأمر فان فقدان الإنسان الغربي لبعد المنازعة، إنما بدأ يتجسد مع بلورة الفكر والفلسفة الليبرالية، التي بقدر ما تغلّب البعد المادي لديه، تعمل على قهره روحيا، ثم جاء "مجتمع الاستهلاك" كمرحلة من تطور المجتمعات الصناعية، ليقضي على ما بقي لدى هذا الإنسان من إشعاع روحي يفتق به ظلمات الثقافة المادية، التي تحول بها ـ لأنه هو من بلورها ـ إلى عبد للمادة، مسلوب الإرادة، فاقد الحرية، لا حق له أمام معبوده.

وليس بعيدا عن هذه الأفكار يفرق سمير أمين بين استلاب إنساني (aliénation anthropologique) ناتج عن دوام العلاقة بين الإنسان والطبيعة الإنسانية، وهو استلاب يتخطى النظم الاجتماعية ولذلك لا يؤثر في تطور التاريخ الاجتماعي. واستلاب ثاني أسماه "الاستلاب الاجتماعي" (aliénation sociale)، وصل بخصوصه إلى نتيجة أن جميع النظم الاجتماعية السابقة للرأسمالية، والتي هي ذات طابع طبقي، تتصف بالنوع نفسه من الاستلاب الاجتماعي، وأطلق على هذا الاستلاب اسم الاستلاب في الطبيعة (aliénation dans la nature). ومميزات هذا الاستلاب ناتجة حسبه عن عاملين هما:

أولا: شفافية (transparence) علاقات الاستغلال الاقتصادي في هذه المجتمعات

ثانيا: السيطرة المحدودة على الطبيعة، الناتجة عن المستوى المنخفض لنمو قوى الإنتاج. أما الاستلاب في الرأسمالية فهو مبني حسب سمير أمين على أمرين هما:

أولا: عدم شفافية (opacification) العلاقات الاجتماعية الناتج عن تعميم علاقات السوق

ثانيا: درجة أعلى كيفيا من السيطرة على الطبيعة[26].

ولقد أطلق على هذا النوع من الاستلاب الاجتماعي اسم الاستلاب التجاري أو البضائعي أو السلعي (aliénation marchande)، وهو يتصف بأن الاقتصاد من خلال التبادل السلعي المعمم، يحل محل الطبيعة في دورها كقوة خارجية تحدد تطور المجتمع[27]. وهذه الأفكار تلتقي مع ما جاء به هربرت ماركوز حول فقدان بعد المنازعة في ظل مجتمع الاستهلاك حيث يفقد الفرد بعد المنازعة نتيجة للكم السلعي الكبير المتدفق عليه، فيتوقف عن مناقشة ما يمنحه له المجتمع من أنماط وسلع ويكتفي بالاندماج والاستهلاك دون مناقشة.

الخلاصة:

نخلص في هذا الموضوع، إلي أن السير نحو عالم دون شعوب ، لن يكون فيه للأمن الإنساني من معنى غير أن الإنسان في جوهره "كائن ناطق" يعيش ليستهلك وأن الحياة مادة.

ويتضح في الأخير أن الوجه الأول للنمطية الجاري تحقيقها على مستوى عالمي في كل مجالات حياة ونشاط الأفراد والجماعات والمؤسسات، إذا كان الحديث عنه يقدم من قبل القوى العالمية للرأسمالية النيو ليبرالية تحت شعارات "من أجل تحفيز النمو وترشيد الإدارة والتسيير ومحاربة الفساد وتحرير الإبداعات والطاقات

ودمقرطة الحياة السياسية .." ، فإن الوجه الآخر لها تقرأ مشاهده بمصطلحات ومفاهيم "الإجحاف" في حق التميز ثقافيا وحضاريا عن المجتمعات الغربية الرأسمالية الليبرالية، و"الاستلاب" و"الاندثار" للشعوب والقوميات.

الهوامش

1. – تتحدد ظاهرة "الاستلاب" عند فرانز فانون في شكل "اغتراب" بالمفهوم الماركسي، لكن بدلا من أن تفرضه داخل المجتمع الواحد طبقة اجتماعية على أخرى، يفرضه مجتمع معين على مجتمع آخر، مثلا مجتمع مستعمر (بكسر الميم) على مجتمع مستعمر(بفتح الميم)، مع ما تأخذه الظاهرة هنا من عمق، وتكون حالة الاستلاب للشخصية والثقافة والتراث. عن: جهاد فاضل (فرانس فانون وثورة الجزائر)، مجلة الجيل، المجلد ، العدد 5، ماي 1987، ص 83 – 89.

2. – للمزيد حول مفهوم "الإنسان ذو البعد الواحد" لماركوز ينظر: حازم الببلاوي ، على أبواب عصر جديد . الطبعة الثانية، بيروت – القاهرة : دار الشروق ،1983 ، ص 124 – 140 .

- Francis Dupuis-Déri, « Herbert Marcuse altermondialiste?», http://variations.revues.org/265 , Variations 1/5/2008, consulté le 10 octobre 2014.
- Eric Letonturier, «L'homme unidimentionnel. Essai sur l'idiologie de la société industrielle avancée», http://www.universalis.fr/encyclopedie//l-homme-unidimentionnel-essai-sur-l'-ideologie-de-la-société-industrielle-avancée, consulté le 10/octobre/2014.

3. – مالك بن نبي، آفاق جزائرية : للحضارة ،للثقافة ، للمفهومية ، ترجمة الطيب الشريف ، الجزائر : مكتبة النهضة الجزائرية ، بدون تاريخ ،ص 145.

Janine Bremond , Alain Geledan , Dictionnaire économique et social . Paris: Hatier ,1981 , p.131 .

4. – مشتقة من مصطلح "روبوت " أي الإنسان الآلي ، لنشير بها إلى تحويل الإنسان إلى آلة تطبق وتنفذ دونما تفكير ومراجعة للذات. بتصرف عن :

3e .Jerwan Sabek, Al – Kanze: dictionnaire français – arabe . 988Sabek, 1985.p. édition, Paris: Maison

5. - Peuples du monde / National Geographic Société-DREF, www.dref.mb.ca/in/faces/details.xhtml?id=p

6. – للمزيد حول "المواطنة العالمية " أنظر : معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية ، حالات فوضى – الآثار الاجتماعية للعولمة. ترجمة عمران أبو حجلة،الطبعة العربية الأولى، بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،1997 ، ص 30 – 31 .
7. – المرجع السابق ، ص 28 ، 125 ، 133 ، 222 – 223 .
8. – وبالثقافة فقط تتميز الشعوب عن بعضها بعض، ثقافة المجتمع الحضاري وثقافة المجتمع الوطني . وتتميز المجتمعات المحلية عن غيرها من المجتمعات المحلية الأخرى في الوطن الواحد أو المجتمع الوطني الواحد، بالثقافة المحلية والتراث المحلي.
9. – ينظر نظريات الفكر الإستراتيجي الغربي عند غالبرايث و بريجنسكي وريمون آرون وفرانسيس فوكوياما في: عبد الحسين شعبان، الصراع الأيديولوجي في العلاقات الدولية وتأثيره على العالم العربي، اللاذقية (سوريا): دار الحوار، 1985، ص66 – 84.
10. – للمزيد في الموضوع ينظر :

Anouar Abdel-Malek, Huynh Cao Tri, Bernard Rosier, Lê Thank Khôi, Stratégie nouvelle de développement. Paris: Les Editions Ouvrières,p. 88 – 89.

11. – عن محاولات تفسير من هذا النوع ينظر: ريمون حداد ، العلاقات الدولية : نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية ، نظام أم فوضى في ظل العولمة . الطبعة الأولى بيروت : دار الحقيقة ، 2000 ، ص 579 .
12. – المرجع السابق ، ص 586.
13. – ريبيكا ر. مور ،(العولمة ومستقبل السياسة الأمريكية إزاء حقوق الإنسان). ترجمة أماني درويش، مجلة الثقافة العالمية ، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، العدد 99، مارس– أفريل 2000 ، ص 56 .
14. – المرجع السابق ، ص 57 – 58
15. – ريمون حداد ، مرجع سابق ، ص 581 .
16. – ريبيكا ر. مور ، مرجع سابق ، ص 59
17. – مركز دراسات الوحدة العربية ، العرب و العولمة .. بحوث ومناقشات. الطبعة الثالثة، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000 ، ص 300 – 301.
18. – ينظر ريمون حداد ،مرجع سابق ، ص 519
19. – لمزيد من الفهم لحالة "الذرية – atomisation " التي يكون عليها الناس في المجتمع الكوني ، وعن الإطار العام الذي تتبلور فيه، ينظر: المرجع السابق ، ص 224

20. - المرجع السابق ، ص 223 – 224 ، 230 .

21.- Philippe Richardot , Les Etats-Unis Hyperpuissance militaire. 2e édition Paris: Economica , 2005. p.33.

- وللمزيد في هذا الموضوع ينظر: معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 110.

22. - Philippe Richardot ,op.cit. p.33

23. - وهذه نتيجة انتهى إليها حتى الفكر الاستراتيجي ، الذي يأتي عادة لتجميل صورة التطور في ظل قيم الرأسمالية الليبرالية، ينظر: فرانسيس فوكوياما ، نهاية التاريخ. ترجمة حسين الشيخ ، بيروت : دار العلوم العربية، بدون تاريخ ، ص 161 ، 173 ، 197- 198 ، 216 .

للمزيد عن توجه العالم نحو "المجهول" أو النهايات الكارثية ، ينظر : معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية ، مرجع سابق، ص 259 – 262 .

24. - دينكن ميتشيل ، معجم علم الاجتماع . ترجمة إحسان محمد الحسن ، الطبعة الثانية ، بيروت: دار الطليعة، 1986 ، ص 19 .

25. - للمزيد ينظر: سلوى بن جديد ، قراءة سياسية في مواضيع ومسائل راهنة، الجزائر : دار الملكية ، 2008 ، ص 32.

- للمزيد حول أفكار ماركوز في الموضوع ينظر : حازم الببلاوي ، مرجع سابق ، ص 124

26. - سمير أمين ، علاقة التاريخ الرأسمالي بالفكر الأيديولوجي العربي ،الطبعة الأولى ، بيروت : دار الحداثة ، 1983، ص 28 - 29.

27. - المرجع السابق ، ص 29.